مجلة مقاصات
ASJP Algerian Scientific Journal Platform
المجلّد:10/ العدد: 01 (2026)
ص: (74 -101)

حضور ألفية ابن مالك في الكتب الفقهية: حاشية البجيرمي على الإقناع نموذجا

The Presence of Alfiyyat Ibn Malik in Jurisprudential Books: Hashyiat Al-Bujayrimi's on Al-Iqnaa as a Case Study

د. محمد بن إبراهيم العمير	جامعة الملك فيصل، (السعودية) mimair@kfu.edu.sa

تاريخ الإرسال: 2026/01/13	تاريخ القبول:2026/01/23

الملخص:

يهدف هذا البحث إلى دراسة مدى عناية الفقهاء بألفية ابن مالك واستدلالهم بأبياتها في مؤلفاتهم الفقهية، واتخذ من حاشية العلامة البجيرمي على الإقناع في شرح متن أبي شجاع في فقه الشافعية نموذجا للدراسة، واشتمل على: مقدمة، ودراسة لأبيات الألفية التي استدل بها البجيرمي، وخاتمة، عرّف التمهيد بالبجيرمي وحاشيته، والألفية ومكانتها، كانت الدراسة لأبيات الألفية التي استدل بها البجيرمي مرتبة على ترتيب أبوابها في الألفية، وتوصل البحث إلى: تمكن الفقهاء في علم النحو، واطلاعهم على مسائله، وإدراكهم مصطلحاته، وقدرتهم على الاستدلال بقواعده على ما بين أيديهم من نصوص، وإفادتهم من الدرس النحوي في توضيح العبارات الفقهية وتوجيهها نحويا، وأن البجيرمي استشهد في أربعة وعشرين موضعا من حاشيته بالأبيات النحوية من الألفية، وفي ضعف هذه المواضع بالأبيات الصرفية منها، وأنه قد يكرر الاستشهاد بالبيت الواحد في أكثر من موضع، وأن الغالب في البيت أن يكون نصا في المسألة المستشهد لها، وقد يستشهد بمفهومه أحيانا، أو يقيس مسألة على المسألة التي دل عليها البيت، وأوصى البحث بعمل دراسات مشابهة لهذه الدراسة، تبرز حضور الكتب النحوية في الكتب التي أُلِّفت في فروع العلم المختلفة، خاصة الشرعي منها.

الكلمات المفاتيح: ألفية ابن مالك، الخلاصة، حاشية البجيرمي، الإقناع، الكتب الفقهية.

Abstract:

This study investigates the extent to which jurists engaged with Ibn Mālik's *Alfiyyah* and employed its verses as evidence in jurisprudential writings, using al-Bujayrimī's *Ḥāshiyah on al-Iqnāʿ* as a case study. The research consists of an introduction, a preliminary section, an analytical study, and a conclusion. It introduces al-Bujayrimī, his *Ḥāshiyah* and its sources, and outlines the scholarly status of the *Alfiyyah*. The analytical section examines the cited verses according to their original order, covering fourteen grammatical chapters. The study concludes that jurists possessed strong mastery of Arabic grammar and effectively applied its rules to interpret legal texts. It records twenty-four grammatical citations and a smaller number of morphological ones, recommending further interdisciplinary research.

Keywords: Alfiyyat Ibn Malik, Abstract, Hashiyat Al-Bujayrimi, al-Iqnaaʿ, jurisprudential (fiqh) works.

مقدمة:

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على أشرف الأنبياء والمرسلين، سيدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين، وبعد،

فإن من أعظم العلوم الإسلامية العربية علما الفقه والنحو، الأول باعتباره ثمرة لعلوم الكتاب والسنة واستنباطا لأحكامهما، والثاني باعتباره مفتاح العلوم العربية، والعاصم من الأخطاء اللغوية، وهو الآلة التي يمكن بواسطتها الفهم الصحيح لسائر العلوم الشرعية واللغوية، والعلوم العربية الأخرى.

وتداخل العلوم الشرعية واللغوية لا يخفى على من له أدنى اطلاع على هذه العلوم، وهذا ما نجده واضحا جليا في الكتب الشرعية عندما تؤصل لفروعها اعتمادا على النصوص اللغوية، ونجده أيضا في الكتب اللغوية عند استشهادها على قواعدها بالنصوص الشرعية.

وإن مما يبرز هذا التداخل والتكامل ما نجده في الشروح والحواشي الفقهية من شرح وتوضيح للعبارات الفقهية استنادا للقواعد النحوية والصرفية، ومن أبرز الكتب التي لخصت قواعد النحو والصرف بأسلوب واضح وميسر ألفية ابن مالك، فلا غرابة أن تكون مرجعا للفقهاء في المسائل النحوية والصرفية.

إن الناظر في الحواشي الفقهية يجد ألفية ابن مالك حاضرة فيها بشكل ملحوظ، ويجد من مؤلفي هذه الحواشي عناية وحفاوة بالنصوص التي ينقلونها منها؛ بحيث يجعلونها حكما فصلا في تصويب العبارات أو تخطئتها، أو إيجاد مخرج لغوي سائغ لها، وهذه الدراسة تثبت هذه العناية والاهتمام من خلال حاشية من أهم حواشي الفقه الشافعي، هي حاشية العلامة البجيرمي على كتاب الإقناع للخطيب الشربيني.

إن المتصفح لحاشية البجيرمي على الإقناع لن تخطئه عبارة: قال ابن مالك، أو قال في الخلاصة، أو قال في الألفية؛ إذ هي منتشرة انتشارا واسعا في ثنايا هذه الحاشية، مما دفعني لتتبع المواضع التي استشهد بها البجيرمي بألفية ابن مالك، فبلغت أربعة وعشرين موضعا من الأبواب النحوية في الألفية، وضعفها من الأبواب الصرفية، فعزمت على دراسة المواضع النحوية في هذا البحث، وإرجاء المواضع الصرفية إلى بحث آخر إن شاء الله.

إن هذه الدراسة تهدف إلى بيان تأثير ألفية ابن مالك على الاستدلالات النحوية في كتب الفقه، وتجيب عن الأسئلة التالية: هل اعتنى الفقهاء بألفية ابن مالك في كتبهم الفقهية؟ وهل أفادوا منها في استدلالاتهم النحوية؟

وتكتسب الدراسة أهميتها من كونها ربطت بين علمين من أهم العلوم اللغوية والشرعية، وأوضحت التكامل بين هذين العلمين في إيصال المعلومة وتوضيحها.

وقد قمت بقراءة حاشية البجيرمي واستخرجت منها المواضع التي استشهد فيها البجيرمي بأبيات من الأبواب النحوية في ألفية ابن مالك، ثم درستها مرتبة بترتيب تلك الأبواب، وفق المنهج الوصفي التحليلي.

ولم أجد في الدراسات السابقة ما عني بهذا الجانب من الدراسة الفقهية النحوية.

إذ كتب الباحث النعيم محمد من جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا بحثا بعنوان: (أثر العلاقة بين أصول الفقه وأصول النحو في استنباط الأحكام الشرعية)، لنيل درجة الماجستير، وكما هو واضح من عنوانه فإنه يعنى بجانب آخر مختلف عما تعنى به هذه الدراسة.

وكتب الدكتور مصطفى الفكي من جامعة أم درمان الإسلامية مقالا بعنوان: (أثر النَّحو في استنباط المسائل الأصولية والفقهية)، وهو يدور في فلك غير الفلك الذي ندور فيه.

وقسمت البحث: مقدمة، وتمهيدا، ودراسة لأبيات الألفية التي استدل بها البجيرمي، وخاتمة، ثم قائمة بالمصادر والمراجع.

خصصت بالتمهيد: البجيرمي وحاشيته وأصلها، والألفية ومكانتها بين كتب النحو.

ثم درست أبيات الألفية التي استدل بها البجيرمي مرتبة على ترتيب أبوابها في الألفية.

ثم كانت الخاتمة لبيان النتائج والتوصيات.

ومن الله التوفيق، وعليه الاتكال والاعتماد.

تمهيد:

يعد الفقه الإسلامي بمذاهبه المتعددة حصيلة علمية وثقافية تصب في الرصيد العلمي والثقافي لهذه الأمة، تعاقب عليه الأجيال، وقدم الفقهاء في كل جيل إسهامات جليلة أدت إلى اكتمال هذه العلم ونضوجه، وما فقه المذاهب الأربعة إلا امتداد للفقه منذ عصر النبوة؛ فكل إمام من الأئمة الأربعة أفاد من الفقهاء الذين سبقوه، وأفاد منه أصحابه وتلامذته، حتى غدا فقه كل إمام منهم مدرسة فقهية متكاملة.

وهذه الدراسة تربط بين كتاب من الكتب الفقهية المذهبية، وكتاب من كتب نحو العربية، بما يعكس التداخل والامتزاج بين علوم العربية: الشرعي منها واللغوي، فكان هذا التمهيد ليلقي الضوء على الكتابين موضوع الدراسة، ومن قام بتأليفهما.

فكتاب الفقه الذي ترتكز عليه هذه الدراسة هو حاشية البجيرمي على كتاب الإقناع في الفقه الشافعي، وكتاب النحو هو ألفية ابن مالك.

فأما حاشية البجيرمي فلا يمكن الحديث عنها إلا مع الحديث عن أصولها، وهنا يجدر بنا أن نتوقف عند ثلاثة مصطلحات من مصطلحات التأليف، هي: المتن، والشرح، والحاشية.

فالمتن كتاب يؤلَّف في علم من العلوم، أو فن من الفنون، يجمع فيه مؤلفه مسائل ذلك العلم بشكل ميسر لطلاب العلم، وغالب هذه المتون تكون مختصرة ليسهل على الطلبة حفظها، مما يجعلها تحتاج إلى شرح وبسط في العبارة، وهنا يأتي نمط آخر من التأليف هو شروح المتون، فيعتني الشرح بمتن من المتون، يوضح غامضه، ويبسط عبارته، ويضيف له ما يتمم فائدته.

ولأن العلم لا يتوقف، ولأن المسائل تتجدد، ولأن كل جيل يضيف على من سبقه وُجِدَت مرحلة ثالثة من التأليف هي مرحلة الحواشي، فيقوم مؤلف الحاشية –أو من يطلق عليه المحشّي اختصارا– بزيادة توضيح على الشرح، وتعليقات تكمل جوانب القصور فيه التي لا يخلو عنها عمل بشري.

فقبل حديثنا عن حاشية الباجوري نجدنا محتاجين للإشارة إلى الشرح الذي وضعت هذه الحاشية عليه، وقبل ذلك إلى المتن الذي هو أصل ذلك الشرح.

فأبو شجاع صاحب المتن: هو أحمد بن الحسين بن أحمد، القاضي شهاب الدين أبو الطيب الأصفهاني: فقيه من علماء الشافعية، ولد عام533 هـ، من مؤلفاته: التقريب، ويسمى (غاية الاختصار) -وقد اشتهر بمتن أبي شجاع-، وشرح إقناع القاضي الماوردي، قال عنه الحافظ السّلَفِي: هو من أَفرَاد الدَّهْر، درّس بالبصرة أزيد من أربعين سنة في مذهب الشافعي، وتوفي عام 593 هـ[1].

ومتن أبي شجاع أحد أهم الكتب المختصرة في فقه الشافعية، وقد لقي عناية كبيرة من فقهاء الشافعية، فنظموه ليسهل حفظه، وشرحوه بشروح لا تحصى كثرة، ما بين مختصر ومتوسط ومطيل، ووضعوا على هذه الشروح حواشي كثيرة، بلغت العشرات[2].

ومن الشروح المبسوطة لهذا المتن: الكتابُ الذي يكثر النقل عنه في هذه الدراسة باعتبار أن حاشية البجيرمي جاءت تعليقا عليه، وهو كتاب الإقناع، ومؤلفه هو الإمام العالم العلامة: شمس الدين محمد بن أحمد الخطيب الشربيني، فقيه شافعي، مفسر، من أهل القاهرة، له من المؤلفات – بالإضافة إلى كتاب (الإقناع في حل الفاظ أبي شجاع)-: (السراج المنير) في التفسير، و(مناسك الحج) و(مغني المحتاج في شرح المنهاج) في الفقه، و(شرح شواهد القطر) في النحو، و(تقريرات على المطول) في البلاغة، درّس، وأفتى في حياة أشياخه، وانتفع به خلائق لا يحصون، وأجمع أهل مصر على صلاحه، ووصفوه بالعلم والعمل، والزهد والورع، وكثرة النسك والعبادة، توفي سنة 977 للهجرة رحمه الله تعالى[3].

والبجيرمي صاحب الحاشية هو: سليمان بن محمد بن عمر البجيرمي، فقيه مصري، ولد في بجيرم (من قرى الغربية بمصر) عام 1131هـ، وقدم القاهرة صغيرا، فتعلم في الأزهر، ودرّس، من مؤلفاته: التجريد لنفع العبيد، وتحفة الحبيب على شرح الخطيب -مصدر دراستنا هذه-، وكلاهما في فقه الشافعية، وتوفي في قرية مصطية، بالقرب من بجيرم عام 1221هـ[4].

وأما ابن مالك وألفيته المسماة بالخلاصة فغنيان بشرتهما عن التعريف، فقد ارتبط اسم ابن مالك بألفيته، وارتبط هو وألفيته بعلم النحو حتى صارا علمين عليه، فلا يذكر ابن مالك أو ألفيته إلا ويذكر علم النحو، وقد لقيت ألفية ابن مالك من العناية بها ما لم ينله كتاب في النحو مثلها، وشروحها من الكثرة بحيث يصعب إحصاؤها إن لم يكن متعذرا، وغدا ترتيب أبواب النحو بعدها موافقا في أغلب كتب النحو لترتيبها، ولقيت من إقبال الناشئة من طلبة العلم على حفظها وتفهمها ما لم يلقه متن في النحو غيرها[5]، وما كثرة استشهاد الفقهاء بها وبقواعدها – الذي تقوم هذه الدراسة بإثباته من خلال حاشية البجيرمي- إلا دليل على انتشارها وتغلغلها عند العلماء في مختلف تخصصاتهم، وهذا ما سيظهر جليا في استشهاد البجيرمي بها في مواضع متفرقة من حاشيته، والتي سيكون عرضها هنا موافقا لترتيب أبواب الألفية، وليس حسب ورودها في هذه الحاشية، فقد استشهد العلامة البجيرمي بأربعة وعشرين بيتا من أبيات ألفية ابن مالك رحمه الله في مسائل نحوية متفرقة في حاشيته على الإقناع، وها هي الأبيات مرتبة بترتيب الأبواب في الألفية:

النكرة والمعرفة:

من العبارات التي استدعت العلامة البجيرمي ليستشهد لها ببيت من أبيات ابن مالك في ألفيته قول الإقناع: "لو رهن شخصٌ آخرَ عبدين في صفقة وسلّم أحدهما له كان مرهونا على جميع المال، كما لو سلمهماه وتلف أحدهما"[6]، فعلق على هذه العبارة بقوله:" (سلمهماه): فضمير المثنى راجع للعبدين، والمفرد الذي بعده للمرتهن، وهما ضميرا غيبة، فكان الواجب الفصل في الثاني بأن يقول: سلمهما إياه، ويجاب بأنه قد يجوز الوصل عند اتحاد الرتبة كما قال في الخلاصة[7]:

وفي اتحاد الرتبة الزم فصلا ... وقد يبيح الغيب فيه وصلا

فاستشهاده ببيت الألفية ليزيل به استشكالا ورد على قول الشارح من حيث وصله لضميري غائب بالفعل، فبين أن ذلك جائز عند اتحاد رتبة الضميرين، واستدل لتصويبه قول الشارح ببيت الألفية؛ إذ معنى البيت: أنه لا يجب فصل الضمير إن كان الاتحاد في ضميري الغيبة، مع اختلاف

لفظ الضميرين –تذكيرا وتأنيثا، وإفرادا وتثنية وجمعا–[8]، وهو ما توافق مع عبارة الشارح؛ إذ اختلف لفظ الضميرين فيها تثنية وإفرادا.

المعرّف بـ(أل):

ولما ذكر الشارح اسم مصنف كتاب غاية الاختصار: أحمد بن الحسين[9]، علق على ذلك المحشي بقوله: "ولفظ الحسين معرفة كاسم السيد الحسين –رضي الله تعالى عنه –، ودخلت (أل) عليه للمح الصفة، عملا بقول الخلاصة: وبعض الاعلام عليه دخلا"[10]، وهو شطر بيت أورده ابن مالك في باب المعرف بأداة التعريف، والبيت بتمامه[11]:

وبعض الاعلام عليه دخلا ... للمح ما قد كان عنه نقلا

فالبجيرمي خشي أن يتوهم بعض من يقرأ هذا الكتاب أن لفظ (حسين) نكرة اكتسب التعريف بدخول (أل) عليه، فأوضح أن (أل) هنا ليست للتعريف، وإنما للدلالة على أن هذا العلم منقول عن صفة، وليقوّي قوله هذا استشهد له بألفية ابن مالك.

الابتداء:

ومن العبارات الواردة في كتاب الإقناع والتي استدعت البجيرمي أن يعلق عليها نحويا ويستشهد على قوله بالألفية قول الخطيب: "فيبتدئ بالسلام مستقبل القبلة، ثم يلتفت، ويتم سلامه بتمام التفاته، ناويا السلام على من التفت هو إليه من ملائكة ومؤمني إنس وجن"[12]، فقد علق على قوله (على من التفت هو إليه) قائلا: "وأبرز الضمير لأنها صفة جرت على غير من هي له، كما أشار له في الخلاصة بقوله[13]:

وأبرزنه مطلقا حيث تلا ... ما ليس معناه له محصلا"

فهذا البيت متمم لبيت قبله، هو[14]:

والمفرد الجامد فارغٌ وإن ... يشتقّ فهو ذو ضميرٍ مستكن

ففي هذين البيتين يتحدث ابن مالك عن أن الخبر المشتق فيه ضمير مستكن، وهذا الضمير يبرز إن جرى على غير من هو له[15]، وهو ما عمل بمقتضاه الشارح حيث أبرز الضمير بعد

الفعل (التفت) ولم يبقه مستترا، مما جعل المحشي يذكر المقتضي لذلك عند النحاة، ويؤيد كلامه بما يشهد له من الألفية.

ومسألة أخرى استشهد لها صاحب الحاشية بشاهد من ألفية ابن مالك في باب الابتداء، وهي عدم صحة مجيء اسم الزمان خبرا عن جسم، والذي دعاه لذكر هذه المسألة النحوية والاستشهاد لها هو قول الشارح: "لو أحضر المسلَمُ إليه المسلَمَ فيه المؤجَّل قبل وقت حلوله فامتنع المسلِمُ من قبوله لغرض صحيح بأن كان حيوانا يحتاج لمؤنة لها وقع أو وقت إغارة .... لم يجبر على قبوله"[16]، فقد علق على ذلك فقال: "قوله: (أو وقت إغارة) التقدير: أو كان الوقت وقت إغارة، وهو من عطف الجمل، ولا يصح عطفه على خبر (كان)؛ لأنه يكون المعنى عليه (أو كان المسلم إليه وقت إغارة) فيلزم عليه الإخبار باسم الزمان عن الذات وهو ممتنع، قال ابن مالك:

ولا يكون اسم زمان خبرا ... عن جثة وإن يفد فأخبرا"[17].

فنجد المحشي هنا قدر في كلام الشارح (كان) واسمها قبل قوله (وقت إغارة)؛ لأن عدم تقدير ذلك يترتب عليه مجيء اسم الزمان خبرا عن جسم، وهو لا يجوز نحويا، واستشهد على هذه المسألة النحوية بقول ابن مالك الذي يعد نصّا في المسألة.

(ما) الحجازية:

ومن المسائل المرتبطة بالابتداء دخول الحروف المشبهة بـ(ليس) على الجملة الاسمية؛ فتتخذ من المبتدأ والخبر اسما وخبرا لها، وتنصب الخبر بعد أن كان مرفوعا، وقد رصد المحشي مجيء إحدى هذه الحروف وهي (ما) الحجازية في حديث أورده الشارح وهو: (فما بين لابتيها أهل بيت أحوج إليه منا)[18]، فقال معلقا على هذا الحديث: "(ما) نافية حجازية، و(أهل) بالرفع اسمها، و(أحوج) بالنصب خبرها، و (بين) ظرف لـ (أحوج)، قال في الخلاصة:

وسبق حرف جر او ظرف كما ... بي أنت معنيا أجاز العلما"[19].

فبعد أن أعرب هذا الحديث إعرابا مجملا رصد فيه مظهرا تركيبيا وهو تقدم معمول خبر (ما) الحجازية على اسمها، وبرّر ذلك بأنه ظرف، ويجوز لمعمول الخبر إذا كان ظرفا أن يتقدم على اسم (ما) الحجازية، واستدل على هذا الجواز ببيت واضح الدلالة على ذلك من ألفية ابن مالك.

(لا) النافية للجنس:

ومن الحروف التي تدخل على الجملة الاسمية وتعمل فيها: (لا) النافية للجنس، حيث تعمل عمل الحروف الناسخة التي تنصب المبتدأ وتبقي الخبر مرفوعا، ولكن بقيود وشروط ليست موجودة في (إنّ) وأخواتها، ومن تلك الشروط أن يكون معمولها نكرة، وقد تطرّق البجيرمي لهذا الشرط وهو يعرب إحدى عبارات الشرح، واستشهد عليه ببيت من أبيات الألفية، فعند قول الشارح: "وأما في المعدّ لذلك فلا حرمة فيه ولا كراهة ولا خلاف الأولى"[20]، أعرب جملة (ولا خلاف الأولى) فقال: "أي ولا هو خلاف الأولى، فهو خبر مبتدأ محذوف، ويصح نصبه على أنه خبر لـ(يكون) محذوفة، وأما كونه معمولا لـ(لا) فلا يصح؛ لأنه معرفة بالإضافة، وهي إنما تعمل في النكرات؛ عملا بقوله في الخلاصة: عمل (إنّ) اجعل لـ(لا) في نكره"[21]، وهو شطر بيت صدّر به ابن مالك باب (لا التي لنفى الجنس)، والبيت بتمامه[22]:

عمل إنّ اجعل لـ(لا) في نكره ... مفردةً جاءتك أو مكرّره

فالمحَشّي بعد أن ذكر الأوجه الجائزة في إعراب عبارة (ولا خلاف الأولى)، ذكر هذا الوجه غير الجائز؛ خشية أن يتبادر هذا الوجه إلى ذهن من يقرأ هذه العبارة، ثم بيّن سبب عدم جوازه، وهو أن لفظ (خلاف الأولى) معرفة، فاختل بذلك شرط من شروط عمل (لا) النافية للجنس؛ حيث إنّ من شرط معمولها أن يكون نكرة، ثم أيّد هذا الحكم الذي أطلقه ببيت الألفية الذي قيّد فيه عمل (لا) بالنكرات.

الإضافة:

أخذ (باب الإضافة) من الألفية النصيب الأكبر من استشهادات البجيرمي النحوية؛ حيث استشهد بأبيات منه في أربعة مواضع، فمن ذلك تعليقه على قول الشارح: "وعملا بخبر: (كل

أمر ذي بال –أي حال يهتم به شرعا– لا يبدأ فيه ببسم الله الرحمن الرحيم فهو أقطع)"[23]، حيث قال: "وإضافة (كل) إلى (أمر) على معنى اللام، وإن لم يصح التلفظ بها؛ لعدم صحة نية (من) أو (في)، قال في الخلاصة:

وانو (من) أو (في) إذا ... لم يصلح إلا ذاك واللام خذا

لما سوى ذينك"[24]

وهذه أجزاء من بيتين في الألفية، وهما بتمامهما:

والثاني اجرر وانو (من) أو (في) إذا ... لم يصلح إلا ذاك واللام خذا

لما سوى ذينك واخصص أوّلا ... أو أعطه التعريف بالذي تلا[25]

فالقاعدة التي ذكرها ابن مالك في هذين البيتين توضح أن الإضافة على ثلاثة أنواع: فإن تعين تقديرها بـ (من) فهي بمعنى (من)، وإن تعين تقديرها بـ (في) فهي بمعنى (في)، وإن لم يتعين تقديرها بأحدهما فهي بمعنى (اللام)[26]، فالمحشي طبق هذه القاعدة التي ذكرها ابن مالك على الإضافة في عبارة (كل أمر ذي بال)، ولما وجد أنه لا يمكن تقديرها بـ(من) ولا (في) حكم بأنها بمعنى اللام، وذكر أن مستنده في هذا الحكم هو قول الألفية.

واستشهد المحشي ببيت من (باب الإضافة) أيضا عندما أعرب لفظ (المستفاد) في قول الشارح "فإن لم يستطع –أي الصومَ المتتابعَ– لهرم أو لمرض يدوم شهرين ظنًّا المستفادَ من العادة في مثله .... فإطعام ستين مسكينا"[27] فقال: "(المستفادَ) بالنصب بدل من (ظنًّا)، ولا يصح أن يكون نعتا لـ(ظنا)؛ لأنه معرفة و(ظنا) نكرة، وقد يقال: (المستفاد) اسم مفعول، و(أل) الداخلة عليه موصولة لا معرفة، وحينئذ فهو نكرة كما قال ابن مالك:

وإن يشابه المضاف يفعل ... وصفا فعن تنكيره لا يعزل

ومثل المضاف المقرون بأل"[28].

ومعنى هذا البيت أن المضاف إذا كان وصفًا مشتقا فإضافته إلى معرفة لا تكسبه التعريف بل هو باق على تنكيره[29]، والمحشي عندما أعرب (المستفاد) بدلا من (ظنا) لم يصحح أن يكون نعتا له لاختلافهما في التنكير والتعريف، ثم استدرك ذلك بأن له وجها باعتبار أن (المستفاد) وصف مشتق، وأن (ال) الداخلة عليه ليست أداة التعريف، فيكون نكرة يصح أن ينعت به لفظ (ظنا)، واستشهد ببيت الألفية الذي يصرح بأن الوصف المشتق لا يكتسب التعريف بإضافته إلى معرفة، على اعتبار أن المقرون بـ(ال) مثل المضاف في هذا الحكم.

وموضع آخر مرتبط بـ(باب الإضافة) ارتبط بإعراب قول الشارح: "فصل: في صلاة المسافر من حيث القصر والجمع"[30]، حيث يقول البجيرمي: "و(القصر) مبتدأ والخبر محذوف، تقديره: من حيث القصر والجمع موجودان؛ لأن (حيث) لا تضاف إلا لجملة، قال ابن مالك:

وألزموا إضافة إلى الجمل (حيث)"[31].

فقد أعرب لفظ (القصر) مبتدأ، وقدر له خبرا محذوفا، وعلل ذلك بأن (حيث) إنما تضاف للجمل لا للمفردات، واستدل لهذا الحكم بجزء بيت من أبيات الألفية في باب الإضافة، وتتمة البيت الذي استدل به[32]:

وألزموا إضافةً الى الجمل ... (حيث) و (إذ) وإن ينوّن يحتمل

وآخر هذه المواضع المرتبطة بـ(باب الإضافة) جاء تعليقا على قول المصنف أبي شجاع: "وابتداء المدة من حين يحدث بعد لبس الخفين"[33]، حيث قال: "(حين) من أسماء الزمان يجوز إضافته إلى الجملة، ويجوز فيه حينئذ الإعراب، والبناء على الفتح، ثم تارة يكون البناء أرجح وبالعكس، فالأول إذا كان المضاف إليه جملة فعلية فعلها مبني، والثاني إذا كان المضاف إليه جملة اسمية، أو فعلية فعلها معرب كما هنا، قال ابن مالك:

... واختر بنا متلو فعل بنيا

وقبل فعل معرب أو مبتدا أعرب ومن بنى فلن يفندا"[34].

فقد عمد إلى بيتين من أبيات الألفية فأخذ منهما ما يخص المسألة النحوية التي أراد الاستشهاد لها، ولم يذكر الشطر الأول من أول هذين البيتين وهو: "وابن أو اعرب ما كـ(إذ) قد أجريا"[35]، وحَكَمَ -بناءً علي القاعدة التي تضمنها هذا البيتان- بأن الإعراب في (حين) هنا أرجح من البناء؛ لأنه مضاف إلى جملة فعلية فعلها معرب.

النعت:

أخذت أبواب التوابع من الألفية حضورا متميزا عند البجيرمي في حاشيته على كتاب الإقناع، وكان أكثرها حضورا باب النعت؛ إذ استشهد البجيرمي بثلاثة من أبيات باب النعت في ثلاثة مواضع من حاشيته، فالمتقدم منها في الترتيب استشهد به في آخر فصل من الحاشية، عند توضيحه لحديث أورده الشارح، وهو قوله صلى الله عليه وسلم: "(أيما أمة ولدت من سيدها فهي حرة عن دبر منه)"[36]، حيث قال: "(أيما أمة) إما بالجر على زيادة (ما)، أو على أنها نكرة موصوفة -بتأويل أمة برقيقة-؛ ليكون الوصف في معنى المشتق، عملا بقول الخلاصة: وانعت بمشتق كصعب وذرب إلخ"[37]، وهو شطر بيت، وتتمته[38]:

وانعت بمشتقٍ كصعبٍ وذرب ... وشبهه كذا وذي والمنتسب

فالمحشي وهو يوجه الناحية الإعرابية للحديث ذكر توجيهين لـ(ما)، أحدهما أن تكون زائدة، والثاني أن تكون نكرة موصوفة، ولكن يشكل على التوجيه الثاني أن الاسم الوارد بعدها جامد، ومن شرط النعت أن يكون مشتقا، ولكن هذا الإشكال دفعه المحشي بما ذكر من أن هذا الجامد مؤول بمشتق، فيعطى حكم المشتق في جواز النعت به، واستدل لهذا التوجيه ببيت الألفية الذي أورده.

والموضع الثاني كان في مقدمة الكتاب عند إعراب لفظ (دائمَين) الذي ورد في قول الشارح: "صلاة وسلاما دائمين متلازمين إلى يوم الدين"[39]، حيث يقول: "(دائمين) لا يصح أن يعرب نعتا لـ(صلاةً وسلامًا)؛ لأنهما معمولان لـ(صلى) و(سلم) وهما مختلفان معنى، وقد صرح النحاة أنه

لا يصح نعت معمولي عاملين إلا إذا اتحد عاملاهما معنى وعملا، وإلا وجب القطع كما قال ابن مالك:

ونعت معمولي وحيدي معنى ... وعملٍ أتبع بغير استثنا

مفهومه أنه لو اختلف العاملان معنى وعملا، أو عملا فقط، أو معنى فقط: لا يجوز الإتباع"[40]، فالمحشي لم يكتف بالاستدلال بمنطوق الحكم الذي أورده ابن مالك في ألفيته، بل استنبط المفهوم لذلك المنطوق، وبنى عليه الحكم الذي أصدره من عدم صحة ذلك الوجه الإعرابي للفظ (دائمين).

ومرة أخرى يستشهد المحشي ببيت من باب النعت في التوجيه الإعرابي، وذلك عند قول الشارح: "والأصل في تحريمه قبل الإجماع الآية والخبر الآتيين"[41]، حيث يقول: "قوله: (الآية والخبر الآتيين) كذا في خط المؤلف، وصوابه (الآتيان) بالألف؛ لأنه مثنى مرفوع، إلا أن يقال: إنه نعت مقطوع بتقدير (أعني)، لكن يرد عليه أنه لا يجوز قطع النعت عن التبعية إلا إن كان معيَّنا بدون ذكره، كما قاله ابن مالك[42]:

واقطع أو اتبع إن يكن معيّنا ... بدونها أو بعضها اقطع معلنا".

فالمحشي هنا يستدرك خطأ نحويا وقع في النسخة من الشرح التي يكتب عليها حاشيته، ويبين الصواب فيه، ثم يتلمس مخرجا نحويا يصوب فيه ما وقع في النسخة من خطأ نحوي، وهو قطع النعت عن منعوته بتقدير فعل محذوف قبله، ولكنه يعود ليستدرك على هذا التخريج أنه لم يستكمل شرطا من شروط هذه المسألة، وهو أن يتعين مسمى المنعوت بدون النعت[43]، مستندا في ذلك على هذا البيت الذي أورده من الألفية، ويحكم بناء على ذلك أن هذا التخريج لا يصح في هذا الموضع؛ لأن المنعوت هنا لم يتعين مسماه دون النعت.

التوكيد:

ومن أبواب التوابع التي استدعى المحشي بعض أبياتها من الألفية (باب التوكيد)، حيث استدل ببيتين من هذا الباب في موضعين من حاشيته، الأول في تعرضه للخلاف النحوي بين البصريين

والكوفيين عند إعرابه لقول الشارح في فصل الهبة: "فلا تصح لحمل ولا لبهيمة ولا لرقيق نفسه"[44]، حيث أعرب "(ولا لرقيق نفسه) بتنوين (رقيق)، وإبدال (نفسه) منه، .... ولم يجعل (نفسه) توكيدا؛ لأن (رقيق) نكرة، والتوكيد لا يكون إلا للمعرفة عند البصريين، وأما عند الكوفيين فيجوز توكيد النكرة إن أفاد، وعليه ابن مالك حيث قال:

وإن يفد توكيد منكور قبل"[45]، وتتمة هذا البيت[46]:

وإن يفد توكيد منكورٍ قبل ... وعن نحاة البصرة المنع شمل

فالمحشي هنا يعرب لفظ (نفسه) بإعرابين، الأول متفق عليه بين النحاة، والثاني يصح على مذهب الكوفيين دون البصريين، ويذكر أن ابن مالك وافق الكوفيين في هذه المسألة، ويستدل على ذلك ببيت الألفية الذي أورد منه ما يتعلق بهذه المسألة.

والموضع الثاني مرتبط بالإعراب أيضا، عند دعاء أورده الشارح بقوله: "لا أحصي ثناء عليك أنت كما أثنيت على نفسك"[47]، حيث شرحه ثم أعربه بقوله: "لا أقدر على إحصائه، وقوله (أنت) توكيد للكاف؛ فيكون في محل جر، قال ابن مالك[48]:

ومضمر الرفع الذي قد انفصل ... أكِّد به كلَّ ضميرٍ اتصل"

فقد أعرب المحشي الضمير المنفصل (أنت) توكيدا للكاف، مع أن (أنت) ضمير رفع، والكاف من ضمائر النصب والجر، ووقعت هنا في محل جر بحرف الجر، والتوكيد يتبع المؤَكَّد في إعرابه، وعليه يكون (أنت) في محل جر لا في محل رفع، فبيَّن المحشي أن هذا هو حكم ضمائر الرفع المنفصلة إذا أَكَّدت الضمائر المتصلة، واستدل لهذا الحكم بما أفهمه قول الألفية؛ الذي بيَّن أن ضمير الرفع المنفصل يُؤَكَّد به كل الضمائر المتصلة بصرف النظر عن موقعها الإعرابي، ومعلوم أن التوكيد تابع، فيأخذ الحكم الإعرابي لمتبوعه، رفعا أو جرًّا أو نصبًا.

عطف النسق:

وقد كان لباب العطف من الألفية حضوره في هذه الحاشية؛ إذ استشهد المحشي ببيت من أبيات عطف النسق عند تعليقه على قول الشارح: "ويبطل حكم المسح -في حق لابس الخف-

بثلاثة أشياء، الأول: بخلعهما أو أحدهما"[49]، حيث قال: "قوله (أو أحدهما) فيه العطف على الضمير المخفوض من غير إعادة الخافض، جريا على مذهب ابن مالك حيث قال: وليس عندي لازما"[50]، وهو جزء من بيتين أوردهما ابن مالك في عطف النسق مبيّنا فيهما حكم إعادة الخافض عند العطف على ضمير الخفض؛ حيث قال[51]:

وعود خافضٍ لدى عطفٍ على ... ضمير خفض لازمًا قد جعلا

وليس عندي لازمًا إذ قد أتى ... في النّظم والنّثر الصّحيح مثبتا

حيث ذكر أن إعادة الخافض حالة العطف على ضمير خفض لازمة، وهو مذهب جمهور البصريين، فيما ذهب الكوفيون ويونس والأخفش إلى جواز العطف عليه بدون إعادة الخافض، وهو ما اختاره ابن مالك، مستدلا بوروده في النثر[52]، وعلى هذا المذهب الذي اختاره ابن مالك وجّه المحشي عبارة الشرح السابقة، واستشهد من الألفية بما يدل عليه وهو قوله: (وليس عندي لازما) كما تقدّم.

البدل:

وآخر التوابع في ترتيب الألفية البدل، وقد كان لباب البدل من الألفية حضور في هذه الحاشية، عندما أعرب المحشي عبارة (أيّما أمة) من حديث أورده الشارح، وهو قوله صلى الله عليه وسلم: "(أيما أمة ولدت من سيدها فهي حرة عن دبر منه)"[53]، حيث ذكر من أوجه إعرابها: "أن تكون (ما) زائدة لتوكيد معنى الشرط، فيكون (أمة) مرفوعا على البدلية من (أيّ)، فكأنه قال: أيٌّ أمةٌ، .... قد يستشكل بأنه إذا أُبْدِل اسم من اسم مضمن معنى شرط إبدالا تفصيليا أعيد الشرط، نحو (من يقم إن زيد وإن عمرو أقم معه)، ويجاب بأن ذلك أغلبي فقد قال في التصريح: وقد يتخلف كل من التفصيلي وإعادة الشرط، .... ولهذا اقتصر ابن مالك في الخلاصة على الاستفهام. فقال: وبدل المضمن الهمز يلي همزًا ....

وكذا فعل في التسهيل مع كثرة جمعه فيه"[54]، وهذا الذي استدل به من الألفية جزء من بيت، والبيت بتمامه[55] :

وبدل المضمّن الهمز يلي ... همزًا كمن ذا أسعيدٌ أم علي

ومعناه: أن المبدل منه إذا كان اسم استفهام فلا بد أن يكون البدل مقترنا بهمزة الاستفهام، ومثاله: من ذا؟ أسعيد أم علي[56]، فالمحشي هنا استدل بذكر ابن مالك في ألفيته لزوم إعادة الاستفهام في البدل –إذا كان المبدل منه اسم استفهام– دون التطرق لمسألة إعادة الشرط في البدل –إذا كان المبدل منه اسم شرط– على عدم لزوم إعادة الشرط في هذه الحالة، ثم أكّد هذا الحكم بأن ابن مالك صنع مثل هذا الصنيع في كتاب التسهيل، مع أنه ليس مختصرا كالألفية، مما يدل على أن عدم ذكر مسألة لزوم إعادة الشرط في البدل إذا كان المبدل منه اسم شرط في الألفية ليس لاختصارها، بل لأن ذلك ليس بلازم.

التحذير والإغراء:

من الأحاديث التي استوقفت العلامة البجيرمي ليعلق عليها تعليقا نحويا حديث أورده الشارح في باب النكاح، وهو قوله صلى الله عليه وسلم: (يا معشر الشباب، من استطاع منكم الباءة فليتزوج، فإنه أغض للبصر، وأحصن للفرج، ومن لم يستطع فعليه بالصوم، فإنه له وجاء)[57]، حيث أعرب جملة (فعليه بالصوم) فقال: "الباء زائدة، و(الصوم) مبتدأ، وما قبله خبر، أي فالصوم عليه، ويصح أن يكون (عليه) اسم فعل، وفاعله مستتر فيه، و(الصوم) مفعول به، والباء زائدة، والمعنى: فليلزم الصوم، واعترض: بأن فيه إغراء للغائب وهو شاذ؛ عملا بقول الخلاصة: وشذ إياي وإياه أشذ .... البيت، أي فكان القياس أن يقول: فعليكم أو فعليك بالصوم، وأجيب: بأنه إغراء للمخاطب، فهو من القاعدة، وإنما قال (فعليه) نظرا للفظ (من)، ومدخولُ (من) في المعنى مخاطب، وهو (ومن لم يستطع)؛ لأن المعنى: ومن لم يستطع منكم فهو مخاطب أيضا"[58].

ففي هذا النص يعرب البجيرمي عبارة (فعليه بالصوم) بوجهين من الإعراب، الأول لا لبس فيه، فذكره ولم يناقشه لوضوحه، وأما الوجه الثاني فقد كان فيه من الملابسات ما اقتضى من

المحشي أن يطيل النفس في مناقشته، وملخص إعراب هذا الوجه: أن (عليه): اسم فعل، والفاعل: ضمير مستتر، والباء: حرف جر زائد، و(الصوم): مفعول به، وتقدير الكلام: فليلزم الصوم، فبعد أن أعربه بهذا الإعراب أورد عليه اعتراضا، وهو أنه على هذا الوجه الإعرابي يكون فيه إغراء لغائب، والإغراء للغائب شاذ، واستدل على شذوذ إغراء الغائب بشطر بيت من الألفية، أورده ابن مالك في باب التحذير والإغراء، وهو بتمامه[59]:

وشذّ إيّاي وإيّاه أشذّ ... وعن سبيل القصد من قاس انتبذ

أي أن (إيا) المستعملة في التحذير والإغراء تختص بكاف الخطاب، نحو: إياك وإياكم، وشذ استعماله مع ما يدل على المتكلم ك(إياي)، وأشذ منه اتصاله بما يدل على الغائب، ك(إياه)، ولا ينقاس شيء من ذلك إلا مع الخطاب[60]، فالمحشي هنا استدل بنص ابن مالك –الذي يدل على أن صيغة التحذير والإغراء بـ(إياه) شديدة الشذوذ– على الاعتراض الذي أورده على إعراب (عليه) اسم فعل بمعنى (ليلزم)؛ لأنه هنا إغراء لغائب، ولكنه رجع ليجيب عن هذا الاعتراض بأن الإغراء هنا ليس إغراء لغائب، بل إغراء لمخاطب، وإنما أتى فيه بضمير الغائب مراعاة للفظ (من)، بينما مدخول (من) في المعنى مخاطب؛ فتقدير الكلام: (ومن لم يستطع منكم)، فهو مخاطب بهذا الاعتبار؛ فعليه يكون داخلا ضمن قاعدة بيت الألفية التي تدل على أن الإغراء مع الخطاب من القياس المطّرد.

الممنوع من الصرف:

من الألفاظ المفردة التي تلتبس بالجمع لفظ (سراويل)، فقد يتوهم من يسمع هذا اللفظ أنه جمع؛ لأنه جاء على وزن صيغة الجمع (مفاعيل)، ما اقتضى من المحشي أن يقف معه وقفة نحوية صرفية، في كل مرة يذكر فيها الشارح هذا اللفظ، وقد ذكره الشارح في ثلاثة مواضع من هذا الشرح، فالموضع الأول كان في باب الحجر، حيث قال: "ويترك له دست ثوب يليق به، وهو قميص وسراويل ومنديل ومكعب"[61]، فعلق المحشي على لفظ (سراويل) بقوله: "وهو مفرد جيء به على صيغة الجمع، قال في الخلاصة:

ولسراويل بهذا الجمع شبه اقتضى عموم المنع"[62].

والموضع الثاني في باب النفقة، عندما قال: "ويجب للخادم أيضا كسوة تليق بحاله، ولو على متوسط ومعسر، ولا يجب له سراويل؛ لأنه للزينة وكمال الستر"[63]، فقال: "هو مفرد جيء به على صيغة الجمع، قال ابن مالك[64]:

ولسراويل بهذا الجمع شبه اقتضى عموم المنع"

والموضع الثالث في كتاب الأيمان والنذور، فقد قال: "ولا يجزئ التبّان –وهو سراويل قصير"[65]، فعلق المحشي بقوله: "هو مفرد بدليل وصفه بقصير، قال ابن مالك[66]:

ولسراويل بهذا الجمع ... شبه اقتضى عموم المنع".

فقد علّق المحشي على كل موضع ورد فيه ذكر هذا اللفظ، مبيّنا أنه مفرد جاء على صيغة الجمع، واستدل في كل تلك المواضع بالبيت الذي أورده ابن مالك في باب الممنوع من الصرف من ألفيته، وهو ثالث ثلاثة أبيات جعلها الناظم لبيان صيغة منتهى الجموع التي هي علة واحدة، تقوم مقام علتين في المنع من الصرف؛ حيث يقول[67]:

كن لجمع مشبه مفاعلا ... أو المفاعيل بمنع كافلا

وذا اعتلال منه كالحواري ... رفعا وجرا أجره كساري

ولسراويل بهذا الجمع ... شبه اقتضى عموم المنع

فلفظ (سراويل) وإن كان اسما مفردا إلا أنه جاء على وزن (مفاعيل)، فمنع من الصرف لشبهه بهذا الجمع في صيغته[68].

إعراب الفعل:

استشهد البجيرمي ببيتين من باب إعراب الفعل في الألفية، كلاهما مرتبط بـ(أن).

فالأول منهما جاء تعليقا على قول الشارح في كتاب الطهارة، عندما عرّف الطهارة بأنها "ارتفاع المنع المترتب على الحدث والنجس، فيدخل فيه غسل الذمية والمجنونة؛ ليحلان لحليلهما المسلم"[69]، حيث نقل اعتراض الشيخ المدابغي على هذه العبارة في قوله: "وإثبات النون في (ليحلان) –في غالب النسخ– لا وجه له، فالصواب حذفها؛ لأنه منصوب بـ(أن) مضمرة جوازا

بعد لام التعليل"[70]، ثم تعقبه قائلا: "المناسب أن يقول (فالأولى)؛ لأن بعضهم أهمل (أن) حملا على (ما)، ....، قال في الخلاصة[71]:

وبعضهم أهمل (أن) حملا على ... (ما) أختها حيث استحقت عملا"

فالبجيرمي هنا لم يوافق المدابغي على تخطئتِه عبارة الشارح، ووصفِه إثبات النون في هذه العبارة بأنه لا وجه له، موجها ذلك بأن من العرب من أهمل (أن) المصدرية، حملا لها على (ما) المصدرية، واستدل على ذلك بهذا البيت الذي أخذه من ألفية ابن مالك.

والبيت الثاني أورده المحشي بعد ما أعرب الفعل (يطلق) من قول الشارح: "ويصرف للستين المذكورين ستين مدا، كل مسكين مد، كأن يضعها بين أيديهم ويملّكَها لهم بالسوية أو يطلقَ"[72]، حيث أعربه بأنه: "معطوف على قوله (بالسوية)، وهو منصوب على حد (ولبس عباءة وتقر عيني)، قال في الخلاصة[73]:

وإن على اسم خالص فعل عطف تنصبه (أن) ثابتًا أو منحذف"

ومعنى هذا البيت: أن الفعل المضارع إذا عطف على اسم خالص فإنه ينصب بـ(أن) مضمرة جوازا[74]، وهو ما رآه المحشي متمثلا في الفعل (يطلق)؛ إذ عُطِفَ على لفظ (السوية) –وهو اسم خالص–، فحكم بناء على ذلك بأنه منصوب بـ(أن) مضمرة، واستدل لذلك ببيت الألفية الذي أورده.

الإخبار بالذي والألف واللام:

ذكر المصنف في الجنايات عند حديثه عن الدية المغلظة أنها: "مئة من الإبل، ثلاثون حقةً، وثلاثون جذعةً، وأربعون خلفةً في بطونها أولادها"[75]، ما استدعى المحشي أن يعلق على لفظ (خلفة) تعليقا صرفيا ونحويا بقوله: "هو اسم جمع لا مفرد له من لفظه عند الجمهور، وردّ بأن تمييز الأربعين مفرد، كما قال ابن مالك:

وميز العشرين للتسعينا بواحد كأربعين حينا

إلا أن يقال اسم الجمع كالمفرد"[76]، فبعد أن حكم المحشي –من ناحية صرفية– على لفظ (خلفة) بأنه اسم جمع، استشكل مجيئه تمييزا للعدد أربعين؛ مع أن تمييز أربعين مفرد، مستدلا على

كون تمييزه مفردا بهذا البيت من أبيات ابن مالك في باب (الإخبار بالذي والألف واللام) من ألفيته، ثم وجد مخرجا لهذا الاستشكال، وذلك باعتبار اسم الجمع بمثابة المفرد، فيعامل معاملته مع العدد، فيحكم بمجيئه تمييزا للأعداد من عشرين إلى تسعين، فلا يعدّ بذلك مخالفا للقاعدة التي قعّدها ابن مالك في هذا البيت من ألفيته.

خاتمة:

وبعد هذه الدراسة الوصفية التحليلية–لحضور ألفية ابن مالك في حاشية البجيرمي– فيمكن إجمال النتائج فيما يأتي:

- تمكن الفقهاء في علم النحو، واطلاعهم على مسائله، وإدراكهم مصطلحاته، وقدرتهم على الاستدلال بقواعده على ما بين أيديهم من نصوص.
- أفاد الفقهاء من الدرس النحوي –متمثلا في القواعد النحوية التي تتضمنها ألفية ابن مالك– في توضيح العبارات الفقهية وتوجيهها نحويا.
- تمثل حاشية البجيرمي مرحلة ثالثة في التأليف؛ حيث سبقها شرح الخطيب، وقبله متن أبي شجاع، فكانت تتمة لما قبلها، وإضافة على ما سبقها.
- استشهد البجيرمي في أربعة وعشرين موضعا من حاشيته بالأبيات النحوية من الألفية، وفي ضعف هذه المواضع بالأبيات الصرفية منها.
- توزعت الأبيات التي استشهد البجيرمي بين أربعة عشر بابا من أبواب الألفية.
- قد يتكرر الاستشهاد بالبيت الواحد من أبيات الألفية في أكثر من موضع من الحاشية، كما في الاستشهاد بالبيت المرتبط بلفظ (سراويل) الممنوع من الصرف.
- في أكثر المواضع التي استشهد فيها المحشي بالألفية نجده يستشهد ببيت ينص على المسألة التي يريد الاستشهاد لها، وفي بعض المواضع يستشهد بمفهوم البيت، وقد يقيس مسألة على المسألة التي يدل عليها بيت الألفية كما قاس المقرون بـ(ال) إذا كان مشتقا بالمشتق المضاف إلى معرفة في كونه نكرة يصح أن تنعت به النكرات.

توصية: يوصي البحث بالانطلاق من هذه الدراسة إلى دراسات مشابهة، تبرز حضور الكتب النحوية في الكتب التي أُلِّفت في فروع العلم المختلفة، خاصة الشرعي منها.

الهوامش:

(1) انظر: طبقات الشافعية الكبرى: تاج الدين السبكي (المتوفى: 771هـ)، تحقيق: محمود الطناحي وعبدالفتاح الحلو، هجر للطباعة والنشر والتوزيع، الطبعة: الثانية، 1413هـ (6/ 15)، والأعلام: خير الدين بن محمود الزركلي (المتوفى: 1396هـ) الناشر: دار العلم للملايين الطبعة: الخامسة عشرة - أيار / مايو 2002 م (1/ 116-117)

(2) وقد ذكر كثيرا من تلك الشروح والحواشي الحبشي في جامع الشروح والحواشي: عبدالله الحبشي، المجمع الثقافي- أبوظبي- الإمارات- 1425هـ-2004م (1/ 1260-1269)

(3) انظر: الأعلام للزركلي (6/ 6)، والكواكب السائرة بأعيان المئة العاشرة: نجم الدين محمد الغزي (المتوفى: 1061هـ)، المحقق: خليل المنصور، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، الطبعة الأولى: 1418هـ - 1997م. (3/ 72).

(4) انظر: الأعلام للزركلي (3/ 133)، ومعجم المؤلفين: عمر رضا كحالة، مكتبة المثنى - بيروت، دار إحياء التراث العربي- بيروت، بدون طبعة وتاريخ (4/ 275).

(5) انظر: أهمية ألفية ابن مالك وميزاتها في التراث الإسلامي: عبد الله محمود الجاموس، مجلة بحوث جامعة إدلب، العدد1، لعام 2018م، (ص: 35-52).

(6) حاشية البجيرمي على الإقناع، المسماة: تحفة الحبيب على شرح الخطيب: سليمان بن محمد البجيرمي (المتوفى: 1221هـ)، دار الفكر: 1415هـ - 1995م. (3/ 78)

(7) حاشية البجيرمي (3/ 78-79)

(8) انظر: شرح التصريح على التوضيح، أو التصريح بمضمون التوضيح في النحو: خالد الأزهري، (المتوفى: 905هـ)، دار الكتب العلمية- بيروت، الطبعة الأولى: 1421هـ- 2000م.(1/ 113)

(9) الإقناع في حل ألفاظ أبي شجاع: محمد بن أحمد الخطيب الشربيني (المتوفى: 977هـ) المحقق: مكتب البحوث والدراسات- دار الفكر- بيروت. (1/ 4)

(10) حاشية البجيرمي (1/ 15)

(11) ألفية ابن مالك: محمد بن عبدالله بن مالك الطائي الجياني (المتوفى: 672هـ) الناشر: دار التعاون (ص: 16)

(12) الإقناع (1/ 145)

(13) حاشية البجيرمي (2/ 76)

(14) ألفية ابن مالك (ص: 17)

(15) شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك: عبدالله بن عقيل الهمداني (المتوفى: 769هـ)، المحقق: محمد محيي الدين عبدالحميد، دار التراث- القاهرة، الطبعة العشرون: 1400هـ - 1980م. (1/ 207). القياس النحوي عند المرادي في كتابه (توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك). (2025). إبراهيم بن علي بن محمد آل قايد عسيري، الآداب للدراسات اللغوية والأدبية، 7(4)، 456-472.

(16) الإقناع (2/ 296)

(17) حاشية البجيرمي (3/ 67).

(18) صحيح مسلم: مسلم بن الحجاج القشيري النيسابوري (المتوفى: 261هـ)، المحقق: محمد فؤاد عبدالباقي، دار إحياء التراث العربي- بيروت. (2/ 781)

(19) حاشية البجيرمي (2/ 393)

(20) الإقناع (1/ 56)

(21) حاشية البجيرمي (1/ 190)

(22) ألفية ابن مالك (ص: 22)

(23) الإقناع (1/ 7)

(24) حاشية البجيرمي (1/ 28)

(25) ألفية ابن مالك (ص: 36)

(26) انظر: شرح ابن الناظم على ألفية ابن مالك: بدر الدين ابن مالك (المتوفى 686 هـ)، المحقق: محمد عيون السود، دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى: 1420هـ- 2000م. (ص: 273)

(27) الإقناع (2/ 458)

(28) حاشية البجيرمي (4/ 23)

(29) انظر: شرح الأشموني على ألفية ابن مالك: علي بن محمد الأُشموني (المتوفى: 900هـ)، دار الكتب العلمية- بيروت، الطبعة الأولى 1419هـ- 1998م. (2/ 124). تباين ألفية ابن مالك في عرض قضايا النحو العربي. (2025). طارق محمود محمد محمود، الآداب للدراسات اللغوية والأدبية، 7(1)، 503-524.

(30) الإقناع (1/ 171)

(31) حاشية البجيرمي (2/ 161-162)

(32) ألفية ابن مالك (ص: 37)

(33) متن أبي شجاع المسمى: متن الغاية والتقريب، أو غاية الاختصار: أحمد الأصفهاني، (المتوفى: 593هـ)، عني به: محمد عربش، دار المنهاج، الطبعة الثانية 1432هـ (ص: 58)

(34) حاشية البجيرمي (1/ 28)

(35) ألفية ابن مالك (ص: 37)

(36) الإقناع (2/ 656) ، والحديث رواه الحاكم في المستدرك بلفظ: " أيما امرأة ولدت من سيدها، فهي حرة بعد موته"، المستدرك على الصحيحين: أبو عبدالله الحاكم النيسابوري (المتوفى: 405هـ)، تحقيق: مصطفى عبدالقادر عطا، دار الكتب العلمية- بيروت، الطبعة الأولى: 1411هـ- 1990م. (2/ 23)

(37) حاشية البجيرمي (4/ 488)

(38) ألفية ابن مالك (ص: 45)

(39) الإقناع (1/ 3)

(40) حاشية البجيرمي (1/ 13)

(41) حاشية البجيرمي (4/ 70)

(42) حاشية البجيرمي (4/ 70)

(43) انظر: أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك: عبد الله بن يوسف ابن هشام (المتوفى: 761هـ)، حققه: بركات هبود، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع- بيروت، 1420هـ. (3/ 283)

(44) الإقناع (2/ 366)

(45) حاشية البجيرمي (3/ 262)

(46) ألفية ابن مالك (ص: 46)

(47) الإقناع (2/ 605)

(48) حاشية البجيرمي (4/ 365)

([49]) الإقناع (1/ 76)

([50]) حاشية البجيرمي (1/ 270)

([51]) ألفية ابن مالك (ص: 48)

([52]) انظر: توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك: حسن بن قاسم المرادي (المتوفى: 749هـ)، تحقيق: عبدالرحمن علي سليمان، دار الفكر العربي، الطبعة الأولى: 1428هـ - 2008م. (2/ 1026)

([53]) الإقناع (2/ 656) ، والحديث رواه الحاكم في المستدرك بلفظ: " أيما امرأة ولدت من سيدها، فهي حرة بعد موته"، المستدرك على الصحيحين للحاكم (2/ 23)

([54]) حاشية البجيرمي (4/ 488)

([55]) انظر: شرح المكودي على الألفية: عبدالرحمن المكودي (المتوفى: 807 هـ)، المحقق: عبدالحميد هنداوي، المكتبة العصرية، بيروت- لبنان، 1425هـ - 2005م. (ص: 235)

([56]) ألفية ابن مالك (ص: 49)

([57]) صحيح البخاري: محمد بن إسماعيل البخاري، المحقق: محمد زهير الناصر، دار طوق النجاة (مصورة عن السلطانية)، الطبعة الأولى: 1422هـ. (7/ 3)، صحيح مسلم (2/ 1018)

([58]) حاشية البجيرمي (3/ 359)

([59]) ألفية ابن مالك (ص: 53)

([60]) انظر: إرشاد السالك إلى حل ألفية ابن مالك: برهان الدين ابن قيم الجوزية (المتوفى 767 هـ)، تحقيق: محمد السهلي، أضواء السلف- الرياض، الطبعة الأولى، 1373هـ- 1954م. (2/ 712)

([61]) الإقناع (2/ 301)

([62]) حاشية البجيرمي (3/ 84)

([63]) الإقناع (2/ 487)

([64]) حاشية البجيرمي (4/ 97)

([65]) الإقناع (4/ 367)

([66]) حاشية البجيرمي (4/ 367)

([67]) ألفية ابن مالك (ص: 56)

([68]) انظر: شرح الأشموني لألفية ابن مالك (3/ 149)

([69]) حاشية البجيرمي (1/ 67)

([70]) حاشية المدابغي على الإقناع: الشيخ حسن المدابغي، المطبعة الميمنية بمصر، 1307هـ، (1/ 25)

([71]) حاشية البجيرمي (1/ 68)

([72]) الإقناع (2/ 458)

([73]) شرح المكودي على الألفية (ص: 285)

([74]) حاشية البجيرمي (4/ 25)

([75]) متن أبي شجاع (ص: 145)

([76]) حاشية البجيرمي (4/ 134).

قائمة المصادر والمراجع:

- **إرشاد السالك إلى حل ألفية ابن مالك:** برهان الدين ابن قيم الجوزية (المتوفى 767 هـ)، تحقيق: محمد السهلي، أضواء السلف- الرياض، الطبعة الأولى، 1373هـ- 1954م.

- **الأعلام:** خير الدين بن محمود الزركلي (المتوفى: 1396هـ) الناشر: دار العلم للملايين الطبعة: الخامسة عشرة - أيار / مايو 2002 م

- **ألفية ابن مالك:** محمد بن عبدالله بن مالك الطائي الجياني (المتوفى: 672هـ) الناشر: دار التعاون، بدون طبعة وتاريخ

- **الإقناع في حل ألفاظ أبي شجاع:** محمد بن أحمد الخطيب الشربيني (المتوفى: 977هـ) المحقق: مكتب البحوث والدراسات- دار الفكر- بيروت.

- **أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك:** عبد الله بن يوسف ابن هشام (المتوفى: 761هـ)، حققه: بركات هبود، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع- بيروت، 1420هـ.

- **توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك:** حسن بن قاسم المرادي (المتوفى: 749هـ)، تحقيق: عبدالرحمن علي سليمان، دار الفكر العربي، الطبعة الأولى: 1428هـ - 2008م.

- **جامع الشروح والحواشي:** عبدالله الحبشي، المجمع الثقافي- أبوظبي- الإمارات- 1425هـ-2004م

- **حاشية البجيرمي على الإقناع،** المسماة: تحفة الحبيب على شرح الخطيب: سليمان بن محمد البجيرمي (المتوفى: 1221هـ)، دار الفكر: 1415هـ - 1995م.

- **حاشية المدابغي على الإقناع:** الشيخ حسن المدابغي، المطبعة الميمنية بمصر، 1307هـ

- **شرح الأشموني على ألفية ابن مالك:** علي بن محمد الأُشموني (المتوفى: 900هـ)، دار الكتب العلمية-بيروت، الطبعة الأولى 1419هـ- 1998م.

– **شرح التصريح على التوضيح** أو التصريح بمضمون التوضيح في النحو: خالد الأزهري، (المتوفى: 905هـ)، دار الكتب العلمية- بيروت، الطبعة الأولى: 1421هـ- 2000م.

– **شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك:** عبدالله بن عقيل الهمداني (المتوفى: 769هـ)، المحقق: محمد محيي الدين عبدالحميد، دار التراث- القاهرة، الطبعة العشرون: 1400هـ - 1980م.

– **شرح المكودي على الألفية:** عبدالرحمن المكودي (المتوفى: 807 هـ)، المحقق: عبدالحميد هنداوي، المكتبة العصرية، بيروت- لبنان، 1425هـ - 2005م.

– **شرح ابن الناظم على ألفية ابن مالك:** بدر الدين ابن مالك (المتوفى 686 هـ)، المحقق: محمد عيون السود، دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى: 1420هـ- 2000م.

– **صحيح البخاري** المسمى الجامع المسند الصحيح المختصر من أمور رسول الله صلى الله عليه وسلم وسننه وأيامه: محمد بن إسماعيل البخاري، المحقق: محمد زهير الناصر، دار طوق النجاة (مصورة عن السلطانية)، الطبعة الأولى: 1422هـ.

– **صحيح مسلم** المسمى المسند الصحيح المختصر بنقل العدل عن العدل إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم: مسلم بن الحجاج القشيري النيسابوري (المتوفى: 261هـ)، المحقق: محمد فؤاد عبدالباقي، دار إحياء التراث العربي- بيروت، بدون طبعة وبدون تاريخ.

– **طبقات الشافعية الكبرى:** تاج الدين السبكي (المتوفى: 771هـ)، تحقيق: محمود الطناحي وعبدالفتاح الحلو، هجر للطباعة والنشر والتوزيع، الطبعة: الثانية، 1413هـ.

– **الكواكب السائرة بأعيان المئة العاشرة:** نجم الدين محمد الغزي (المتوفى: 1061هـ)، المحقق: خليل المنصور، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، الطبعة الأولى: 1418هـ - 1997م.

– **متن أبي شجاع** المسمى: متن الغاية والتقريب، أو غاية الاختصار: أحمد الأصفهاني، (المتوفى: 593هـ)، عني به: محمد عربش، دار المنهاج، الطبعة الثانية 1432هـ

– **المستدرك على الصحيحين:** أبو عبدالله الحاكم النيسابوري (المتوفى: 405هـ)، تحقيق: مصطفى عبدالقادر عطا، دار الكتب العلمية- بيروت، الطبعة الأولى: 1411هـ- 1990م.

– **معجم المؤلفين:** عمر رضا كحالة، مكتبة المثنى - بيروت، دار إحياء التراث العربي- بيروت، بدون طبعة وتاريخ.

– البحوث العلمية:

أهمية ألفية ابن مالك وميزاتها في التراث الإسلامي: عبد الله محمود الجاموس، مجلة بحوث جامعة إدلب، العدد1، لعام 2018م.

تباين ألفية ابن مالك في عرض قضايا النحو العربي. (2025). طارق محمود محمد محمود، الآداب للدراسات اللغوية والأدبية، 7(1)، 503-524.

القياس النحوي عند المرادي في كتابه (توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك). (2025). إبراهيم بن علي بن محمد آل قايد عسيري، الآداب للدراسات اللغوية والأدبية، 7(4)، 456-472.